

البلدية الإلكترونية كألية لتفعيل الإدارة الجوارية في الجزائر.

The electronic municipality as a mechanism for activating the community administration in Algeria.

لبيد عماد *

كنزة سيفر

- جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02

- جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02

مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية

جامعة سطيف 02

imadlabid@yahoo.fr

K.sifer@univ-setif2.dz

تاريخ القبول: 2023/02/01

تاريخ المراجعة: 2023/01/31

تاريخ الإيداع: 2022/11/29

ملخص:

تكتسي عملية رقمته المرفق العام المحلي أهمية كبيرة، على اعتبار التغيرات الملموسة في مستويات أداء الخدمة، كفاءتها، سرعة الإستجابة، ودرجة الرضا عنها. وبناء على جدلية تقرب الإدارة من المواطن، ومتلازمة نجاح السياسات الفوقية مع مؤشرات قبولها محليا، تعتبر البلدية همزة الوصل بين الإدارة ومرتفعها، وكنتيجة للتغيرات التي رافقت الثورة المعلوماتية، وما صاحبها من تأثيرات على أساليب تأدية المهام الإدارية على كافة المستويات، بات لزاما التوجه نحو رقمته المرفق العام المحلي في الجزائر بما يضمن تقليص الفجوة وتحقيق التقارب بين الإدارة مقدمة الخدمة والمواطن المتلقي لها.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استقراء الدور الذي تلعبه البلدية الإلكترونية في تقرب الإدارة من المواطن، من خلال ما تقدمه من آليات، وما تفتحه من آفاق جديدة لم تكن من قبل.

توصلت الدراسة الى نتيجة عامة تؤكد حجم التأثير الذي يلعبه التحول الرقمي للبلدية في تحسين علاقة الإدارة بالمواطن، خاصة ما تضمنه الجانب الخدماتي منها.

الكلمات المفتاحية: البلدية الإلكترونية؛ الإدارة الجوارية؛ الرقمنة؛ تقرب الإدارة من المواطن؛ المرفق العام المحلي

الإلكتروني.

Abstract:

The local public utility's digitization process is of great importance. Given the significant changes in service performance levels, efficiency, speed of response, degree of satisfaction and based on the controversy of bringing the administration closer to the citizen, and the syndrome of top-down policies success with indicators of local acceptance, the municipality is considered the linkage between the administration and its citizens. As a result of the changes that have accompanied the information revolution and the effects on the methods of performing administrative functions at all levels, it became necessary to move towards digitizing Algeria's local public utility so as to reduce the gap and bring the administration (the service provider) closer to the recipient citizen.

This paper aims to extrapolate the role played by the electronic municipality in bringing the administration closer to the citizen through the mechanisms it offers, and the new prospects it opens up.

The study reached a general conclusion confirming the magnitude of the influence played by the municipality's digital transformation in improving the relationship between the administration and the citizen, in particular what the service aspect included.

Keywords: electronic municipality; community administration; digitization; bringing the administration closer to the citizen; Local e-Public Facility.

مقدمة:

حظيت علاقة الإدارة بالمواطن باهتمام المفكرين، خاصة إذا اعتبرنا أن الإدارة لم تعد مهامها مقتصرة على عملية التنفيذ فقط، بل تعدت هذا الجانب لتصبح منصة للمواطن ومدركة لإتجاهاته ومستجيبة لأولوياته، وقد ساهمت الثورة التكنولوجية وما صاحبها من وفرة للمعلومات وسهولة تداولها في تغيير أساسيات تقديم الخدمة، من حيث دعمها للاتجاهات الداعية لمعالجة الاختلالات التي أفرزتها الإدارة التقليدية.

إن إرتباط الأجهزة الإدارية بعملية التنمية، وإعتبارها همزة وصل بين السياسات الفوقية وإتجاهات المجتمعية، جعلها تتبنى رقمنة العمليات الإدارية، وهذا بناء على دوافع ومتطلبات داخلية لتحقيق التنمية لا يكون إلا بتفعيل دور المواطن وتقريبه من الإدارة. ودوافع دولية كالعولمة والحكم الراشد وحقوق الإنسان...، على هذا الأساس لعب التحول الرقمي للمرفق العام المحلي في الجزائر- خاصة في شقه المتعلق بالبلدية -دورا مهما في معالجة تأثيرات الأجهزة البيروقراطية واسقاطاتها التي مهدت للقطيعة بين المواطن والإدارة، من خلال محاولة بعث وإعادة ترميم متغير الثقة من خلال الحرص على سرعة الخدمة وجودتها والتركيز على تحقيق رضا المواطن.

عطفا على ذلك، تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية رئيسة مفادها: ما هو الدور الذي لعبه التحول الرقمي في البلدية الجزائرية في دعم وترقية الإدارة الجوارية بها؟

تبرز أهمية الموضوع في محاولة الورقة البحثية دراسة طبيعة ومسار التحول الرقمي على مستوى الجماعات المحلية الجزائرية -البلديات -وعلاقة ذلك وتأثيره على ثنائية الإدارة/ المواطن من خلال مقارنة الإدارة الجوارية. فاستقراء التقنيات الحديثة في ظل انفجار تكنولوجيات الإعلام والإتصال يقودنا الى معرفة تأثيراتها على ممارسة المهام الإدارية. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة نتائج التحول الرقمي في البلديات الجزائرية وإسقاطاتها على طبيعة الأداء، إضافة الى محاولة الوقوف على المؤشرات التي أفرزها التحول الرقمي في الإدارة المحلية الجزائرية والمساهمة في دعم جوارية الإدارة. إعتمدت الدراسة على التعددية المنهجية وهي لازمة لمثل هذه المواضيع ذات الأبعاد والمداخل المتعددة والمتشابكة، حيث استعملنا المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال التطرق الى إنعكاسات التحول الرقمي على تأدية المهام الإدارية وكذا العمل على تحسين علاقة الإدارة بالمواطن من خلال المؤشرات المتطرق لها، في حين إعتمدنا في بعض مراحله على المنهج المقارن حين المقارنة بين الادارة التقليدية والرقمية الحديثة.

كما كان لزاما الإعتماد على بعض المقترحات التي حاولنا من خلالها تفسير لجوانب الموضوع وإستقراء لمتغيراته ومؤشراته كالمقترَب القانوني والمؤسسي؛ من خلال الإشارة لمختلف النصوص التشريعية والتنظيمية التي عرفها مسار التحول الإلكتروني على مستوى البلدية الجزائرية والنصوص المنظمة لهذا التوجه.

وحتى يتسنى لنا الإحاطة بمتغيرات الموضوع، ومحاولة الوقوف على العلاقة بين رقمنة البلدية في الجزائر وتقريبها من المواطن قسمت دراستنا إلى:

- 1- التعريف بالبلدية الإلكترونية والإدارة الجوارية.
- 2- التحول الرقمي في البلدية تدعيم لمبدأ جوارية الإدارة.
- 3- مؤشرات الإدارة الجوارية في الجزائر ضمن مسار التحول الإلكتروني للبلدية.

1- مفهوم البلدية الإلكترونية والإدارة الجوارية:

نتطرق في هذا المحور إلى التعريف بالبلدية الإلكترونية وأهدافها، وكذا التعريف بالإدارة الجوارية والأسباب التي دفعت إلى تبنيها.

1.1- تعريف البلدية الإلكترونية:

تعتبر البلدية همزة وصل بين المواطن والإدارة، على اعتبار أنها الهيئة الإدارية اللامركزية المخولة لمعرفة إنشغالاته وحل مشاكله وتحسين مستوى معيشته، وكذا الإطلاع على مختلف توجهاته، إنطلاقاً من علاقة القرب التي يفرضها الفضاء المحلي المشترك وطبيعة العلاقات الاجتماعية المتفاعلة، فهي بالنسبة للنظام الإداري في الجزائر الوحدة أو الهيئة الإدارية اللامركزية الإقليمية المحلية، كما أنها الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسياً وإدارياً واجتماعياً وثقافياً⁽¹⁾.

فالبلدية الإلكترونية هي إحدى المجموعات الفرعية للحكومة الإلكترونية، والتي تقدم الخدمات الإلكترونية على نطاق أصغر كإقليم مثلاً، كما تتضمن من جهة أخرى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بداية من الفاكس وصولاً إلى الاستخدام المتقدم للاتصال على المدى الطويل، وهذا قصد تسهيل تنفيذ السياسات الحكومية، خاصة ما تعلق منها ببرامج خدمات المواطنين⁽²⁾.

كما عرفت على أنها "نمط متطور وجديد من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين، وتحت هذا النمط الجديد من العمل يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات الحكومية وحتى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الإلكترونية مثل الأنترنت والهواتف الخلوية والأرضية بسرعة وفعالية عالية"⁽³⁾.

تتضمن أهداف البلدية الإلكترونية ما يلي:

- إتاحة المعلومات بكم هائل وبجودة يحسن من مستويات إتخاذ القرارات الإدارية الذي يطور عملية الأداء، كما تضمن التقنيات الحديثة لنظم المعلومات سهولة التنقل بينها وتبويبها⁽⁴⁾.

(1) - عوايدي عمار، دروس في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 194.

(2) -Isaac Shahnavazi Mohammad، Shahnavazi Yoones، "E-Municipality; New Step in Providing Electronic Services in Iran". International Journal of Business and Social Science، Vol. 3 No. 15; August 2012. P.141.-

(3) - بهلول سمية، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2017-2018، ص 259.

(4) - عبد القادر موفق، "البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، جامعة

- تبسيط الإجراءات الإدارية وسرعة التنفيذ يقابلها الكفاءة وسرعة الإستجابة، فمثلا بمجرد دخول السجل الوطني الآلي للحالة المدنية حيز الخدمة في البلديات الجزائرية⁽¹⁾، عرفت شبابيك الحالة المدنية تطورا ملحوظا أبسطها غياب طوابير المواطنين في قاعات الإستقبال.

- القضاء على ظاهرة البيروقراطية في الإدارة المحلية خاصة إرتباط المظاهر السلبية بها من محاباة ورشوة والتعقيد الهيكلي والتنظيمي للأجهزة الإدارية كأسباب لتخلفها، فالبطء الشديد في الإنجاز يقابله كثرة الوثائق المقدمة في المقابل غياب الآجال المحددة للحصول عليها⁽²⁾.

- ربح الوقت وخفض التكاليف، إعفاء المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية وكذا إمكانية إستخراج وثائقهم من مكان إقامتهم دون التنقل للبلدية مسقط الرأس⁽³⁾، وفر على المواطن عناء التنقل وكذا خفض التكاليف.

- تحسين فرص الإستثمار في الفضاء المحلي، إذ أن تبني الرقمنة في المعاملات الإدارية تجلب الإستثمارات الأجنبية الباحثة عن السرعة والشفافية والبعد عن الروتين والمحسوبية، كما أنها تفتح قنوات إستثمارية جديدة من خلال التكامل بين البلدية الإلكترونية محليا والحكومة الإلكترونية مركزيا⁽⁴⁾.

إن التحول الرقمي للبلدية يهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، انطلاقا من معالجة أوجه القصور في فنيات الأداء الإداري التي أفرزتها ظاهرة البيروقراطية، وإعادة بعث وتثمين علاقة الإدارة بالمواطن.

2.1- تعريف الإدارة الجوارية:

لعبت الإدارة دورا كبيرا في عملية التنمية على إعتبار أنها المنفذ للسياسات الحكومية المعتمدة، وكذا إحتكاكها المباشر مع متلقي الخدمة-المواطن-، ونتيجة للتوجهات الحديثة الداعية لإصلاح الخدمة الإدارية وخاصة العمومية منها، والمتأثرة بالعولمة والحكم الراشد وحقوق الإنسان، وإستجابة لمختلف تأثيرات ثورة الإتصال والمعلوماتية الرامية إلى جودة الخدمة وكفاءة الأداء للأجهزة الحكومية، بات من الضروري التركيز على المواطن ومعرفة توجهاته من خلال إرساء جسور الثقة المبنية على أساس الشراكة والشفافية بين مقدم الخدمة ومتلقيها. ونتيجة لما سبق ظهر مصطلح "الإدارة الجوارية" أو "الإدارة المجاورة" أو الإدارة بالقرب" كحل لمعالجة الإختلال الواقع بين علاقة المواطن والإدارة.

فالإدارة الجوارية هي الإدارة المنصته والمحتكة بالمواطنين، المطلعة على شؤونهم ومعاينة أوضاعهم داخل فضاء عيشهم اليومي، المستفسرة عن قضاياهم والمعالجة لمشاكلهم، وهذا انطلاقا من معرفة آراءهم ووجهات نظرهم حول

(1) - التعليمات الوزارية رقم 1435 المؤرخة في 13 فيفري 2014 الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المتضمنة بداية العمل بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

(2) - عبد العالي حاجة، مناصرة شهرزاد، "البلديات الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية المحلية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 11، جانفي 2019، ص 48.

(3) - المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015، المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية التي يوفرها السجل الآلي الوطني للحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 41 المؤرخة في 29 جويلية 2015.

(4) - عبد القادر موفق، المرجع السابق الذكر، ص 177.

القوانين المطبقة عليهم، بناء على العلاقات المبنية على الشراكة والخدمة⁽¹⁾. فالإدارة القريبة من المواطن هي الكفيلة بمعرفة إنشغالاته ومطالبه، وتعتبر الخطوة الأولى نحو صناعة الفعل التشاركي بين ما هو رسمي وغير رسمي. على هذا الأساس يمكن اعتبار الإدارة الجوارية نمط جديد في التسيير يقوم على معالجة الإختلالات القائمة بين الإدارة والمواطن إنطلاقاً من تفعيل قنوات الإتصال، والحرص على تقديم الخدمة في أحسن صورة مع التركيز على جودتها والكفاءة في إنجازها.

هناك عدة أسباب ساهمت في التركيز على تقريب الإدارة من المواطن-الإدارة المجاورة-أبرزها:
-مواكبة التأثيرات العالمية التي بات التصدي لتأثيراتها ضرباً من الخيال، فالعولمة كانت دافع للعديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولم يكن الجانب الإداري بعيداً عن هذا التأثير، ظف إلى ذلك الثورة التكنولوجية وما صاحبها من تطور في ممارسة المهام والوظائف الإدارية نتيجة الانتقال السريع للمعلومات والبيانات.
-تعزيز قدرة الأجهزة الحكومية على مواجهة الضغوط الواقعة عليها بشكل مستمر من قبل مواطنيها، قصد تلبية احتياجاتهم المتزايدة، بسبب زيادة التعداد السكاني والرغبة في تحسين الخدمة العامة⁽²⁾.
-تقريب الإدارة من المواطن، وإعتباره أحد معايير الحكم على رشادة التسيير في الفضاء المحلي، من خلال الإرتقاء بفاعلية الإدارة ومحاولة معالجة المظاهر البيروقراطية.

2-التحول الرقمي في البلدية تدعيم لمبدأ جوارية الإدارة:

يشترك التوجه نحو البلدية الإلكترونية مع أهداف الإدارة الإلكترونية من زاوية بناء قدرات المجتمع وتمكين أفرادها وصولاً إلى تقريب الإدارة من المواطن، وهذا بداية بجاهزية البنية التحتية والتنظيمية، وصولاً إلى الانتقال السلس للمعلومات وسهولة تداولها. سنحاول التطرق في هذا المحور من ورقتنا العلمية، لدور الرقمنة محلياً في تمكين المجتمع وبناء قدراته المجتمعية والمؤسسية وكذا تقريبها الإدارة من المواطن.

1.2-الرقمنة تمكين للمجتمع المحلي وبناء لقدراته:

حظي مفهوم التمكين بالإهتمام الكبير لدى المفكرين المعاصرين لإرتباطه بعناصر القوة ذات الدلالات التنموية والاجتماعية⁽³⁾، نتيجة إعتماده توفير سبل الحصول على القوة التي تضمن التأثير في البيئة، على أساس أنه عملية ديناميكية واجتماعية شاملة لجميع أطراف المجتمع، فمعناه العام يتضمن "تعزيز قدرة الفرد أو الجماعة على إتخاذ خيارات هادفة، وتحويل تلك الخيارات إلى إجراءات لتحقيق النتائج المرجوة"⁽⁴⁾، ويعتبر التأثير الذي أحدثته الثورة المعلوماتية من رقمنة للعمليات الإدارية إحدى عوامل التمكين، سواء لمقدم الخدمة-الأجهزة الحكومية- أو متلقيها -

(1) - رضوان بلحسن، "الإدارة الجوارية في القانون الجزائري"، مذكرة ماجستير قانون الإدارة العامة، جامعة جيلالي اليابس -سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962، 2019-2020، ص 17.

(2) - نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة - دراسة مقارنة-، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 38.

(3) - قنديل أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصر، البيئة العامة المصرية للكتاب، 2008، ص 96.

(4) - بن دحو بن علال سهام، التمكين السياسي للمرأة الجزائرية دراسة في الأطر النظرية والميدانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص 53.

المواطن، فالإدارة الرقمية حسب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية هي " استخدام لتكنولوجيا المعلومات والإنصال ولا سيما شبكة الأنترنت كأداة تسمح بالوصول إلى إدارة أفضل"⁽¹⁾.

إن تبني البلدية الإلكترونية في تسيير الشأن المحلي يوفر الآليات التي تقلص الفوارق والتمهيش في المجتمع انطلاقا من المساواة في تلقي الخدمة، كما أن سهولة التداول للمعلومات يساهم في بناء قدرات المواطن حيث يصبح مطلعا وملما لكل ما يعنيه، مما يضمن تكوين مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع وفرة المعلومات وسرعة تنقلها، من جهة أخرى يؤدي إلى تفعيل الرقابة الشعبية للمواطنين على الأجهزة الحكومية.⁽²⁾

إن الكم الهائل من المعلومات الذي توفره التقنيات الحديثة وتكفله سرعة التداول والحصول عليها، من شأنه أن يعزز بناء القدرات التي تعتبر المدخل الذي يندرج أسفله جميع المفاهيم المرتبطة بالتنمية، ويقصد ببناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية "العملية التي تتضمن تنمية الأطر القانونية وتنمية قدرات المؤسسات والأفراد"⁽³⁾، وهذا ما يجعلنا نركز على نوعين للتمكين، فأما الأول فيكون بتدعيم الجاهزية الإلكترونية للإدارات العامة بالبنى التحتية والتشريعية والتنظيمية الكفيلة بالتوجه نحو رقمنة الخدمة العامة، مع الاعتماد على تكوين وتنمية قدرات الموارد البشرية المقدمة لها. ويتضمن الثاني التمكين الرقمي للمواطن بحيث اللجوء والإعتماد على الطرق الحديثة للاستفادة من الخدمات الرقمية.

2.2 رقمنة البلدية آلية لتقريب الإدارة والمواطن:

حظي مفهوم تقريب الإدارة من المواطن بإهتمام كبير، على إعتبار أنها الجهاز المشرف على تنفيذ السياسات المسطرة، فهي نقطة الإلتقاء بين المواطن متلقي الخدمة والأجهزة الإدارية المنفذة. على هذا الأساس سنحاول التطرق لمختلف تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على رشادة المرفق العام المحلي من خلال:

- المساواة، الشراكة: إن أهم تأثير للرقمنة هو المساواة في تلقي الخدمة بين المواطنين، وبالتالي فإنها أولى الإجراءات الداعمة لبناء الثقة، وحتى وإن كانت النصوص القانونية تشير لها، إلا أن إسقاطات الممارسات البيروقراطية من محسوبية ورشوة وتعسف في إستعمال السلطة وسعت الفجوة بين الإدارة والمواطن، فالرقمنة وما توفره من آليات تساعد في معرفة توجهات الأفراد وتفعيل قنوات الحوار لتبادل مختلف الآراء، مما يحقق نوعا من الشراكة القائمة على توافق طرفين أو أكثر على أهداف محددة، من خلال توزيع الأدوات والمسؤوليات بدقة، وهي أهداف تمس النفع العام لإعتمادها على المساواة بين الأطراف بشكل يضمن الخضوع للمساءلة والمحاسبة وضمانات الشفافية بعيدا عن هيمنة أي طرف.⁽⁴⁾

(1) - حدوش صليحة، محمود شرقي، "دور رقمنة الإدارة في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر"، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 1164.

(2) - تبينة حكيم، "تطبيقات البلدية الإلكترونية في الجزائر-قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس العدد الثالث، سبتمبر 2020، ص 539.

(3) - المناور فيصل، منى العليان، "بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية"، المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، الكويت، مارس 2018، ص 10.

(4) - قنديل أماني، المرجع السابق الذكر، ص ص 109-110.

-الشفافية ومكافحة الفساد: تقوم الشفافية على عملية الإفصاح عن المعلومات وحرية تداولها، مع الحرص على وضوحها ومصداقيتها ومشاركتها مع المواطن، وتعرف أنها "تمليك الحقائق للمواطن مباشرة أو عن طريق منظماتها، حتى يقف على ما يتم إتخاذه بإسمه من إجراءات وقرارات تمس حياته ليتأكد من أنها تتم بطريقة سليمة."⁽¹⁾ لهذا فإن إستعمال التقنيات الحديثة في تأدية المهام يساهم في تعزيز الشفافية في الإدارات العمومية خصوصا إتاحة سبل الحصول على المعلومات الموثوقة والصحيحة، وهناك طريقتين رئيسيتين لإيصال المعلومات للمواطن⁽²⁾:

-الإفصاح التفاعلي: يكون بناء على طلب المواطنين الحصول على معلومات من الجهات الرسمية تخص قضية.

-الإفصاح الإستباقي: وهو قيام الحكومة أو الهيئات العامة بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تكفل معرفة المواطنين.

-المساءلة والرقابة: تعتبر الخدمة العمومية تعريف بنشاط الأجهزة الإدارية الحكومية، ولعل التطورات التي أسقطتها الثورة المعلوماتية على سبل وأساسيات أداء المهام سهل من مراقبة أداء وسلوك المسؤولين القائمين عليها، لهذا فالمساءلة والرقابة لا تقوم إلا في حالة وجود وتداول المعلومات مع سهولة الوصول إليها. فالمساءلة تقوم على التزام المسؤولين الحكوميين وتحملهم للمسؤولية المترتبة عن أفعالهم الممارسة خلال تأدية المهام، حيث يجب عليهم تقديم التبريرات سواء على سلوكهم ومدى خضوعهم للقوانين، أو عن أدائهم الذي يشمل الكفاءة والفعالية والنزاهة في تقديم الخدمات العامة⁽³⁾. والتي لا يمكن مباشرتها في ظل الإدارة التقليدية، بل بما يوفره التحول الرقمي للعمليات الادارية والمعلومات المتوفرة عن كل نشاط.

3- مؤشرات الإدارة الجوارية في الجزائر ضمن مسار التحول الإلكتروني للبلدية :

قصد الوقوف على تأثير التحول الرقمي في البلديات الجزائرية، ودوره في ترقية نوعية وأسلوب أداء مختلف الخدمات الإدارية للمرفق العام المحلي، وقصد إبراز تأثيرات هذا التحول على علاقة المواطن بالإدارة، تم التركيز على مؤشرات ثلاث: مؤشرات إجرائية (المعاملات)، مؤشرات تفاعلية، مؤشرات معلوماتية.

1.3- مؤشرات الإدارة الجوارية من خلال الخدمات الإجرائية (المعاملات) :

يتضمن الجانب الخدماتي للبلدية الإلكترونية مختلف الإجراءات التي تعززت بها مصالح الإدارة المحلية والمساهمة في تبسيط المعاملات الإدارية وتشمل المؤشرات التالية:

-رقمته سجلات الحالة المدنية: من خلال إدخال بيانات أكثر من 98 مليون صورة لشهادة الميلاد والوفاة عقود الزواج، وهي بيانات تم مسحها لتشكّل قاعدة معطيات على مستوى البلديات إضافة لقاعدة معطيات وطنية موزعة

(1) - مسفر رمزي فهد عبد الرحمن، "الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة من جهة نظر المديرين والمشرفين"، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 17.

(2) - ماريتا عادل وآخرون، "آليات إتاحة وتداول المعلومات-دراسة مقارنة-"، مركز دعم لتقنية المعلومات، مصر، 2013، ص 07.

(3) - أوجامع براهيم، بومدين حسين، تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين من أجل تحسين الخدمات العامة المحلية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثالث، ديسمبر 2013، ص ص 193-194.

كالتالي: 65.8 مليون شهادة ميلاد، 17.4 مليون شهادة وفاة، 15.2 مليون عقد زواج، كما شملت تطهير نسخ البيانات الهامشية عن طريق تقاطع قواعد البيانات (شهادة ميلاد، شهادة وفاة، عقد الزواج) ⁽¹⁾.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المتضمن قانون التوقيع والتصديق الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية في الجزائر ⁽²⁾، وبداية العمل بسجلات الحالة المدنية الإلكترونية،

- ربط السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بكل البلديات الوطنية وملحقاتها (3041 بلدية وملحقة) ⁽³⁾ وكذا البعثات الدبلوماسية والقنصليات التابعة لها، كما تم ربط المؤسسات العمومية بهذا السجل الذي مكّنها من الرقابة البعيدة المستمرة لوضعية المواطن المختلفة (ميلاد، وفاة، زواج) دون الحاجة لتقديم هذه الوثائق من طرفه.

- تقليص وثائق الحالة المدنية والتي كانت تصدرها البلدية والمستعملة من طرف المواطنين فبعدما قاربت ⁽⁴⁾ 36 وثيقة أصبح عددها 12 وثيقة ⁽⁵⁾، وتمديد صلاحية بعضها (10 سنوات لشهادة الميلاد).

- كما شملت عملية تصحيح الأخطاء المادية (ميلاد، وفاة، عقد الزواج) تخفيفا وتيسيرا على المواطن، حيث تم إلغاء شهادة إثبات الشخصية من قائمة وثائق الحالة المدنية ⁽⁶⁾، وجل الإجراءات تم إختصارها في وثيقة تسمى "طلب تصحيح خطأ في عقد الحالة المدنية" والمسحوبة من مصلحة الحالة المدنية، أما عملية التصحيح فتكون إنطلاقا من التنسيق بين مصالح البلدية والمحكمة ⁽⁷⁾.

- الإطلاق الرسمي لخدمة إلكترونية جديدة يوم الخميس 24 ديسمبر 2020 إذا سيتمكن المواطنون من خلالها سحب وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم - شهادة الميلاد- شهادة الوفاة- عقد الزواج- عن بعد دون اللجوء للبلديات وهذا طيلة أيام الأسبوع 24/24، فالإستفادة من الخدمة تكون بالتوجه إلى موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية "www.interieur.gov.dz"، علما أن الوثائق المستخرجة لها نفس القيمة القانونية للوثائق المتحصل عليها من شبائيك مصالح البلدية، وهي وثائق غير قابلة للتزوير بفضل التوقيع الإلكتروني وكذا رمز الإستجابة GR CODE ⁽⁸⁾.
- إصدار الوثائق البيومترية الإلكترونية: وتشمل الوثائق البيومترية التالية:

⁽¹⁾ - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مجلة الداخلية، العدد 02، 2018، ص 29.

⁽²⁾ - المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، المتضمن إصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 68، المؤرخة في 27 ديسمبر 2015.

⁽³⁾ - طحطاح علي، "السجل الآلي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الإلكتروني ومعوقاته"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع-تحديات-أفاق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أيام (16-17) ديسمبر 2018، ص 03.

⁽⁴⁾ - المادة الثانية من المرسوم رقم 72-143 المؤرخ في 27 جويلية 1972 (ملغى)، المتضمن تحديد نماذج مطبوعات الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 63، المؤرخة في 08 أوت 1972، ص 972.

⁽⁵⁾ - المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فيفري 2014، المتضمن تحديد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد 11، المؤرخة في 26 فيفري 2014، ص 06.

⁽⁶⁾ - المرسوم التنفيذي 14-75، المرجع السابق الذكر.

⁽⁷⁾ - حفيظة بشير، "النظام القانوني للحالة المدنية في ظل قانون 03-17"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 01، مارس 2022، ص ص 153-154.

⁽⁸⁾ - موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الرابط: <https://interieur.gov.dz>. تاريخ التصفح 2022/10/20.

-جواز السفر البيومتري: هو عبارة عن وثائق هوية بيومترية إلكترونية تحتوي مختلف المعلومات الحيوية المتعلقة بالشخص-إسم، لقب، تاريخ ميلاد، بصمات العين والأصابع والوجه صورة الشخص، ليحدد القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 الشروط والمواصفات التقنية التي يتضمنها جواز السفر البيومتري الإلكتروني⁽¹⁾.

-بطاقة التعريف الوطنية البيومترية: وتعرف أنها وثيقة مثبتة لهوية صاحبها، تسلم لكل مواطن جزائري، مدة صلاحيتها عشر سنوات للأشخاص البالغين 19 سنة فما فوق، أما القصر فهي محددة بخمس سنوات⁽²⁾، وكل ما يتعلق بكيفية إنجاز بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها حددها المرسوم الرئاسي رقم 17-143.

-رخصة السياقة البيومترية: بناء على المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 04 جوان 2018⁽³⁾، تم الإعلان عن رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية، غير أنها لم يعمم استعمالها مقارنة بسابقتها.

-البطاقة الرمادية: نتيجة إنشاء قاعدة البيانات الوطنية لسجلات المركبات تمكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقية لمركباتهم بصفة فورية دون الحاجة إلى التنقل إلى ولاية التسجيل، إضافة إلى إنشاء رابط بين الولايات ومحافظة الأمن الولائية، كما وضعت الوزارة نموذج عقد بيع المركبات موحد يمكن إستخراجها من موقعها الإلكتروني⁽⁴⁾.

وقد صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية خلال لقائه مع لجنة النقل والمواصلات السلوكية واللاسلكية للمجلس الشعبي الوطني أكتوبر 2022، أن التحول الرقمي في البلديات حقق عدة نتائج⁽⁵⁾:

-تعميم استعمال الرقم التعريفي الوطني للأشخاص الطبيعيين لأكثر من 71 مليون عقد ميلاد إضافة عقود ميلاد المولودون بالخارج.

-إنجاز 17.225.301 جواز سفر بيومتري، 26.252.547 بطاقة تعريف بيومترية، 2.782.075 رخصة سياقة بيومترية.

2.3 مؤشرات الإدارة الجوارية من خلال الخدمات التفاعلية:

تهدف الإشارة إلى هذه المؤشرات الوقوف على تأثيرات الرقمنة التفاعلية على تعزيز دور المواطن في رسم السياسات من خلال تقريب الإدارة، تتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

-الأرضية الرقمية الديناميكية: وهي أرضية مخصصة لإحصاء جميع الحلول المبتكرة أطلقتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والهيئة العمرانية، تشمل المجالات التالية (المرفق العام الجوّاري، العنوان والمعلومة الجيوفضائية، رقمنة الخدمات العمومية، الطاقات المتجددة والبيئة، تهيئة وجاذبية الإقليم، تسيير المخاطر الكبرى والمدن الجديدة)،

(1) - نوال بوعبد الله، "رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون 08-14"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 01، شهر مارس 2022، ص 98.

(2) - المادتين 03 و04 من المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 21 أبريل 2017، المتضمن كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، الجريدة الرسمية العدد 25، المؤرخة في 19 أبريل 2017، ص 10.

(4) - كحل الراس سماح، شوايدية منية، "دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الإلكترونية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 249-250.

(5) - وزير الداخلية والجماعات المحلية والهيئة العمرانية يصرح: التحول الرقمي امر ممكن وفي متناولنا وسنرفع التحدي لتحقيقه بمشاركة كل الفاعلين، على الموقع: <https://www.interieur.gov.dz> تاريخ التصفح: 2022/10/25، على الساعة 20:29.

وهذا تزامنا مع تنظيم الندوة الدولية في 16 نوفمبر 2019 تحت عنوان " دعم المؤسسات الناشئة في مجالات المرفق العمومي"⁽¹⁾ ، خصصت هذه الأرضية للمقاولين وأصحاب الشركات الناشئة المهتمين بالمشاريع المدعومة للتنمية المحلية المستدامة وكذا الرقي بالمرافق العمومية الجوارية وعصرنتها .

-إنشاء نظام معلوماتي لإحصاء مناطق الظل في الجزائر: وهذا قصد الوقوف على الفوارق التنموية عبر كامل التراب الوطني، تم إنشاء هذه القاعدة البياناتية المتضمنة 16 معيارا، حيث تتم عملية تحديد هذه المناطق بمشاركة المواطنين والجماعات المحلية، إذ تم إحصاء ما يقارب 13527 منطقة ظل في الجزائر⁽²⁾ .

- تجسيدا لمبادئ الديمقراطية التشاركية دخل حيز الخدمة تطبيق " إستشارتك" ISTICHARA TIC " سنة 2019⁽³⁾ ، بحيث يمكن للمواطنين من خلاله المشاركة في تسيير بلديتهم عبر إبداء آراءهم حول المشاريع التنموية، وهذا بالولوج إلى الموقع الرسمي للوزارة (<https://www.interieur.gov.dz>) .

-البوابة الإلكترونية الرسمية لعرائض المواطنين "نشكي": وهي عبارة عن أرضية رقمية يمكن للمواطنين من خلالها تقديم العرائض والشكاوى، حيث تضم هذه الخدمة الرقمية 51 ملفا⁽⁴⁾ ، كما يمكن للمواطنين التبليغ على مختلف تجاوزات المسؤولين والمنتخبين المحليين (البلدية، الولاية، المصالح المركزية)، وهذا بالولوج إلى الموقع التالي: (www.nechki.interieur.gov.dz) .

في المقابل سوف تتم متابعة الشكاوى أو العريضة المقدمة والمرفقة بالوثائق والمعلومات الكافية-الإسم، اللقب، البريد الإلكتروني-بداية من تحديد الإدارة المحررة بشأنها الشكاوى، لتتولى كل هيئة التكفل بما ورد إليها دراسة وبحثا وتحقيقا إن لزم الأمر واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة مع الرد في الأخير على المواطن صاحب الشكاوى⁽⁵⁾ .

3.3 مؤشرات الإدارة الجوارية من خلال الخدمات المعلوماتية:

تتضمن هذه المؤشرات مختلف المعلومات التي تقدمها البلدية الإلكترونية لتفعيل الإدارة الجوارية وتمثل:

- إنشاء المركز الدولي لتدريب الفاعلين المحليين للمغرب العربي – سيفال-بموجب المرسوم التنفيذي 13-137، وهو مؤسسة عمومية للتكوين والخبرة في مجال الحكم الراشد المحلي يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهو مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري يعمل تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، أهم مهامه تقديم تكوين لفائدة

(1) - موقع وزارة الداخلية الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المرجع السابق الذكر.

(2) - ماريناس ل، "هذه حصيلة "كمال بلجود" في مناطق الظل سنة 2020"، على الموقع:

<https://algeriemaintenant.dz/2021/01/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B8%D9%84-%D8%AE%D9%84%D8%A> . تاريخ التصفح 2022/10/25 ، على الساعة 21:59 .

(3) - موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الرابط: <https://interieur.gov.dz> . تاريخ التصفح 2022/10/20

(4) - وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة الداخلية: إطلاق أرضية رقمية لتمكين المواطنين تقديم شكاوهم، على الموقع:

تاريخ التصفح 2022/10/25 <https://www.aps.dz/ar/algerie/115663-2021-11-10-15-42-39//>

(5) - مقابلة مع السيد/ كويان عمار، مسؤول الرقمنة، بلدية العوانة ولاية جيجل، تاريخ المقابلة 2022/10/11، على الساعة 10:00.

الفاعلين المحليين، وكذا ضمان الخبرة في مجال التسيير العمومي، مكلف بتأسيس بنك للمعطيات يشمل المعلومات اللازمة للتنمية المحلية وكذا ضمان الخبرة في مجال الحكم الراشد المحلي⁽¹⁾.

- أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يوم الأحد 11 ديسمبر 2016، ولأول مرة في الجزائر عن تطبيق جديد عبر الهاتف يحمل اسم " إجراءاتي"، والذي يمكن من خلاله معرفة أي معلومات بخصوص أي إجراء إداري، فعبّر 12 ملفا يمكن للمواطن معرفة الوثائق المكونة لأي ملف، مدة صلاحيتها، مكان ايداعها....، وهذا قبل التوجه للمصالح البلدية⁽²⁾.

- تكوين المورد البشري: تعتبر عملية التكوين والتأهيل الرقمي لموظفي الإدارة العامة ضرورية لتدعيم مسار التحول نحو البلدية الإلكترونية في الجزائر، تجدر الإشارة أن هذه العملية شملت الإطارات المركزية وصولاً إلى الأمناء العامون للبلديات والدوائر وصولاً إلى مختلف الرتب والأسلاك⁽³⁾ كما ان عملية تكوين موظفي الشباك لازالت متواصلة، إلا أن ما يميزها هو التكوين عن بعد بعدما كان سابقاً حضورياً، وهذا بعد إعداد القاعدة الرقمية للتكوين الافتراضي على مستوى الوزارة، إذ يخضع أعوان الشبابيك لفترة تكوين تصل الستة أشهر، يخضعون في نهاية تكوينهم لإختبار وهذا قصد الرفع من مستوى الخدمة المقدمة للمواطن انطلاقاً من تنمية وتحسين قدرات مقدم الخدمة⁽⁴⁾.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول إن البلدية الإلكترونية في الجزائر ساهمت بشكل كبير في دعم وبناء الثقة بين المواطن والإدارة خصوصاً ما تعلق منها بممارسة المهام الإدارية ويمكن الوقوف على مجموعة من النتائج أبرزها:
-إن الإستراتيجية الوطنية القاضية بعصرنة الخدمات الإدارية في البلدية الجزائرية، والمدعمة بالنصوص والتشريعات تعكس الرغبة في تحسين علاقة الإدارة بالمواطن والوصول إلى مواطن متفاعل مع محيطه .
-التحول الرقمي في البلديات الجزائرية ساهم كثيراً في رفع مستوى أداء الخدمة العامة بها، ودعم مبدأ جوارية الإدارة، فرقمنة سجلات الحالة المدنية مثلاً وربط جل القطاعات بها، ساهم في اعداد رقابة بعدية دقيقة دون تكليف المواطن عناء تقديم الوثائق، وهي إجراءات دعمت مفهوم تقرب الإدارة من المواطن.
-البلدية الإلكترونية في الجزائر ساهمت في علاج عديد الإختلالات والتعقيدات التي رسختها الإدارة التقليدية، فتبسيط الإجراءات الإدارية وتفعيل الخدمات الإلكترونية حقق رضا لدى المرتفقين، فغابت طوابير المواطنين وكذا البطء والتعقيد في تقديم الخدمة، قابلها سرعة الإستجابة والجودة في الأداء.
في المقابل يمكن الإشارة إلى مجموعة من النقائص والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف:

(1) - المواد (5.3.2.1) من المرسوم التنفيذي رقم 13-137 المؤرخ في 10 أبريل 2013، المتضمن إنشاء وتنظيم سير المركز الدولي لسير الفاعلين المحليين

للمغرب العربي (سيفال-المغرب العربي)، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2013 ص 05.

(2) - موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المرجع السابق الذكر.

(3) - المرجع نفسه.

(4) - كويان عمار، المرجع السابق الذكر.

-المتفق عليه أن التحول نحو البلدية الإلكترونية في الجزائر لا بد أن ينطلق من الجاهزية الإلكترونية وهي مقياس جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أنه ورغم المساعي المتواصلة والأغلفة المالية المخصصة للتحول الرقمي في الجزائر إلا أننا مازلنا نقبع في ديل الترتيب بخصوص تدفق الأنترنت ولا زلنا نعاني ضعف وغياب التغطية.

-إن الحديث عن رقمنة العمليات وإستعمال التقنيات الحديثة في ممارسة المهام الإدارية لابد أن يقابلها تمكين رقمي للمستفيد من الخدمة، فعدد الخدمات متاحة على مستوى البوابة الإلكترونية إلا أنها تعرف إقبالا محتشما للمواطنين بسبب الجهل من جهة وغياب الإعلام والتوجيه .

- المواقع الإلكترونية (التفاعلية) التي أنشأتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من أجل إشراك المواطن ومعرفة توجهاته تعتبر خطوة جبارة لتفعيل مشاركته، إلا أن غياب التعريف بهذه المواقع والجهل بها يحول دون الوصول إلى النتائج المسطرة.

قائمة المراجع:

1-القوانين والمراسيم والمناشير والتعليمات:

- 1 -القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، ج ر ع 37، الصادر بتاريخ 03 يونيو 2011.
- 2-المرسوم الرئاسي رقم 143-17 المؤرخ في 21 أفريل 2017، المتضمن كفايات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، ج ر ع 25، الصادرة في 19 أفريل 2017.
- 3-المرسوم رقم: 143-72 المؤرخ في 27 جويلية 1972(ملغى)، المتضمن تحديد نماذج مطبوعات الحالة المدنية، ج ر ع 63 المؤرخة في 08 أوت 1972.
- 4-المرسوم رقم: 131-88 المؤرخ في 04 جويلية 1988، المنظم لعلاقة الإدارة بالمواطن، ج ر ع 27، الصادرة في 06 جويلية 1988.
- 5-المرسوم التنفيذي رقم 13-137 المؤرخ في 10 أفريل 2013، المتضمن إنشاء وتنظيم سير المركز الدولي لسير الفاعلين المحليين للمغرب العربي (سيفال-المغرب العربي)، ج ر ع 21، الصادرة بتاريخ 23 أفريل 2013.
- 6-المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فيفري 2014، المتضمن تحديد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج ر ع 11، الصادرة في 26 فيفري 2014.
- 7-المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015، المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية التي يوفرها السجل الآلي الوطني للحالة المدنية، ج ر ع 41 الصادرة في 29 جويلية 2015.
- 8-المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، المتضمن إصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، ج ر ع 68، الصادرة في 27 ديسمبر 2015.
- 9-المنشور الوزاري رقم 06 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في 05 نوفمبر 2018 المتضمن الترتيبات التنظيمية المضافة للشباك الإلكترونية المتضمنة إصدار رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية.
- 10-التعليمية الوزارية رقم 1435 المؤرخة في 13 فيفري 2014 الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المتضمنة بداية العمل بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

2-الكتب:

- 11-أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2008.
- 12-محمد جاسم الأحبابي نبراس، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة – دراسة مقارنة-، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2018.
- 13-سهام بن دحو بن علال، التمكين السياسي للمرأة الجزائرية دراسة في الأطر النظرية والميدانية، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2018.
- 14-عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

3-المجلات العلمية:

- 15-براهيم أوجامع، حسين بومدين، " تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين من أجل تحسين الخدمات العامة المحلية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثالث، ديسمبر 2013.
- 16-وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، مجلة الداخلية، العدد 02، 2018.
- 17-حاجة عبد العالي، شهرزاد مناصرة، "البلديات الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية المحلية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 11، جانفي 2019.
- 18-حكيم تيبنة، " تطبيقات البلدية الإلكترونية في الجزائر-قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس العدد الثالث، سبتمبر 2020.
- 19-حفيفة بشير، " النظام القانوني للحالة المدنية في ظل قانون 03-17"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 01، مارس 2022.
- 20-نوال بوعبد الله، "رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون 08-14"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 01، شهر مارس 2022.
- 21-سماح كحل الراس، منية شوايدية، " دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الإلكترونية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2021.
- 22-عادل مارينا وآخرون، "آليات اتاحة وتداول المعلومات-دراسة مقارنة-"، مجلة دعم لتقنية المعلومات، مصر، 2013.
- 23-عبد القادر موفق، " البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية. العدد 40، جامعة محمد خيضر بسكرة جوان. 2015.
- 24-فيصل المناور، منى العلبان، "بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية"، المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، الكويت، مارس 2018.
- 25-صليحة حدوش، محمود شرقي، " دور رقمنة الإدارة في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر"، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021.

26-Mohammad Isaac Shahnnavazi، Yooness Shahnnavazi، "E-Municipality; New Step in Providing Electronic Services in Iran". International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 15; August 2012.

4-الملتقيات:



27- على طحطاح، " السجل الآلي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الإلكتروني ومعوقاته"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع-تحديات-أفاق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أيام (16-17) ديسمبر 2018.

5- رسائل الدكتوراه والمجستير:

28- سمية بهلول، " دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2017-2018.

29- فهد عبد الرحمن مسفر رمزي، "الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة من جهة نظر المديرين والمشرفين"، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2013.

30- رضوان بلحسن، "الإدارة الجوارية في القانون الجزائري"، مذكرة ماجستير قانون الإدارة العامة، جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962، 2019-2020.

6- المواقف الإلكترونية:

31- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الرابط:

تاريخ التصفح <https://interieur.gov.dz.2022/10/20>

32- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يصرح: التحول الرقمي امر ممكن وفي متناولنا وسنرفع التحدي لتحقيقه بمشاركة كل الفاعلين. الرابط: / تاريخ التصفح <https://www.interieur.gov.dz.2022/10/25>

33- وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة الداخلية: إطلاق أرضية رقمية لتمكين المواطنين تقديم شكاويهم، الرابط: تاريخ التصفح <https://www.aps.dz/ar/algerie/115663-2021-11-10-15-42-392022/10/25>

34- ماريناس ل، "هذه حصيلة "كمال بلجود" في مناطق الظل سنة 2020"، على الرابط:

<https://algeriemaintenant.dz/2021/01/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B8%D9%84-%D8%AE%D9%84%D8%A7/>. تاريخ التصفح 2022/10/25.

7- المقابلة:

35- مقابلة مع السيد عمار كويان، مسؤول الرقمنة، بلدية العوانة ولاية جيجل، تاريخ المقابلة 2022/10/11، على 10:00 سا.